دستـــور قرطـــاج

لم يبق أثر مكتوب من الوثيقة الدستورية التي عرفت التطبيق في قرطاج منذ أكثر من 3000 سنة، ولكـن بقيت آثار فكرية مأثورة علي ذلك تقيم البرهان علي أهمية هذا الدستور وأسبقيته.

ولقد اخترنا الفقرات التالية تلخيصا موجزا لذلك[1] :

... بالغوص في تاريخ تونس القديم نعثر علي أوّل شكل من أشكال التنظيم السياسي المقنن عرفتـه الـبلاد وقد تمثل في أول دستور مكتوب وهو "دستور قرطاج" الذي أورد فيه الفيلسوف الإغريقي أرسطو نصه وركز علي تحليل أهميته من خلال مقارنته بدستور مدينة أسبرطة اليونانية وتفضيله عليه. وكان دستور قرطاج يـنظم الحكـم بصفة متوازنة، ويمكن الشعب من ممارسة سلطة ديمقراطية مباشرة طورا، وغير مباشرة طورا آخر، حيث حـدد طرق انتخاب نائبين عن الشعب في كل سنة وتشكيل مجلس شيوخ يعد 300 منتخب. وإلى جانـب ذلـك الهيكـل الأساسي كان يوجد مجلس ومنظمات شعبية هي أقرب إلى منتديات ثقافية ومهنية تبرز آراء مختلـف الحـساسيات الفكرية والفئات الاجتماعية والمذاهب السياسية وتشارك في ممارسة السلطة العامة من خلال الضغط علي الهيئـات المنتخبة وهو ما كان يحقق قبولا للاختلاف، وتعايشا بين مختلف الأجناس في سلم وتسامح.

إنّ دستور قرطاج الديمقراطي المتميز في العراقة والمضمون جعل عددا من المؤرخين يقرون بأسبقية دولة قرطاج في فتح أبواب الحرية للشعب وإرساء الديمقراطية علي مدى تاريخ البشرية. «لقد عرفت قرطاج مؤسـسات سياسية رائعة، تناقلتها مجتمعات مجاورة، علي الصعيد المركزي أو البلدي. فكانـت قرطـاج، جمهوريـة تتقيـد بضوابط القانون. وسكان المدينة يصلون إلى 700.000 امتدادا إلى ميجرة".

وتعاظمت سلطة مجلس الشعب أمام مجلس الشيوخ، خاصة زمن حنبعل. كما أن الأسباط كانوا منتخبـين، وللقضاة (محكمة الـ 104) رقابة علي سير الدولة وسلوك القادة المدنيين والعسكريين.

ويكفي أن نرى أرسطو يعتبرها من أفضل الأنظمة السياسيـــة، حيث ورد في كتـاب السياسة (II، 8) ما يلي: "يبدو أنه كان للقارطاجيين بدورهم تنظيمات سياسية وطنية، وهي من نواح عديدة أفضل من تنظيمات الشعوب

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، تدريس حقوق الإنسان في الجامعات، نصوص مختارة، مركز النشر الجامعي، تونس 2003 (بتصرّف).

الأخرى. وتشبه في بعض الجوانب تنظيمات اللقيديميين (سكان إسبرطا)... ونجد لدى القرطاجيين عددا أكبر من المؤسسات الممتازة. ومما يقوم دليلا علي حكمة تنظيماتهم أنها حافظت دوما علي الصيغة نفسها، ولم نر أبدا – وهذا مما تجدر الإشارة إليه عصيانا ولا استبدادا... إنّ ملوك قرطاج وشيوخها (أعضاء مجلس الشيوخ) يشبهون أيما مشابهة ملوك لقيديمونيا وشيوخها. ولكننا نلاحظ أمرا أهم من ذلك في قرطاج. فالملوك لا ينتخبون من ضمن العائلة نفسها ولا من كل العائلات بلا تمييز، وإنما إذا وجدت عائلة أعظم شأنا من العائلات الأخرى فمنها ينتخب القرطاجيون ملوكهم بدل أن يعينوهم عن عائلة وارثة بحسب تسلسل الأعمار. لأن الملوك إذا نشؤوا في ظل سلطة عليا فإنهم يتسببون في شر كبير إذا كانوا أغبياء... إنّ عيوب تنظيمات القرطاجيين التي تقوم علي الأرستقراطيين والديماغوجيين، تجعلها تميل أحيانا إلى النظام الجمهوري، وأحيانا أخرى إلى النظام الأوليقارشي. وللملوك أعضاء الشيوخ حرية طرح بعض المسائل أمام مجلس الشعب وغض الطرف عن بعضها الآخر، وذلك حين يكونون متفقين، وإلا فإن الشعب هو الذي يتخذ القرار حتى في شأن المسائل التي لا يراد لها الخوض فيها. وإذا ما أحيلت قضية ما علي الشعب فإن ذلك يمنحه الحق في استفسار القضاة عن العلة والسبب، وله أن يتخذ القرار، ولكل مواطن إن شاء أن يعارض المقترحات المطروحة علي المجلس وهذا ما لا يوجد في الجمهوريات الأخرى..." [2].

ولقد عرفت البلاد التونسية، بفضل دستور قرطاج، قيم الجمهورية قرونا عديدة قبل ميلاد المسيح، وعرفت توزيع السلطات، وعرفت سيادة القانون، وعرفت سلطان القضاء... وكأن نظريات منتسكيو، ومبادئ الثورة الفرنسية التي يحلوا للعديد منا بدء دراسة الحداثة الدستورية بها، آخذة جذورها من قرطاج.

---

[2] المرجع السابق.